التضليل الإليكتروني

توظيف الدول لـ "مرتزقة الأنترنت"

يقوض من حقوق الإنسان

إعداد
محمد مختار محمد
تحرير
شريف عبد الحميد

www.maatpeace.org

تمهيد

في السنوات الأخيرة دق ناقوس الخطر مرارًا وتكرارًا إيذانًا بالتهديدات الحقوقية المنطوية على استخدام الحكومات لفئات مدربة قد تكون شركات أو أشخاص أو مجموعات منظمة عبر الفضاء الإلكتروني بهدف نشر التضليل والمعلومات المغلوطة المتضمنة في كثير من الأحيان خطابات للكراهية ورسائل للتحريض تكسبها طابع مزدوج يضاعف من الآثار المروعة للانتهاكات، وعلى هذا النحو أسفرت تلك الخطابات عن استهداف المدافعين عن حقوق الإنسان وإسكاتهم وتشويه سمعتهم ووضعهم على حافة الهاوية، كما ساهمت تلك الخطابات في التقويض من حقوق المشاركة السياسية لأطياف واسعة من المواطنين عبر التشيك في الخصوم السياسيين ونشر الأكاذيب حول حياتهم والترويج للإشاعات عنهم بما قوض من نزاهة العمليات الانتخابية فضلاً عن تشويش الحق في الاختيار خلال الانتخابات على خلفية عدم المعرفة الكاملة المبنية على خطأ المعلومات عن كافة المعلومات المحاطة بالمرشحين، وفى خضم ذلك فإن من شأن انتشار التضليل الإلكتروني والمعلومات المغلوطة أن تزيد من انتهاكات حقوق الإنسان المرتبطة بحرية تكوين الآراء والتعبير عنها، ليس هذا فحسب بل وضعت خطابات الكراهية المبنية على المعلومات المغلوطة كثيرًا من الأقليات العرقية والدينية في المجتمعات بظروف محفوفة بالمخاطر في ظل استهدافهم بجرائم للكراهية تضع هذه الخطابات كحافز لارتكابها من قبل الحكومات فأغلب جرائم القتل الجماعي التاريخية بدأت بخطابات تحريضية مبنية على معلومات مغلوطة، وفى ذات الصعيد الحق في الصحة إلي جانب الحقوق الثقافية معرضة للخطر فعلي سبيل الذكر ساهم انتشار الأخبار الكاذبة حول فيروس كوفيد 19 في تقويض الحق في الصحة لعدد كبير من المواطنين، ولهذا تناقش هذه الدراسة بمناسبة الأسبوع العالمي للدراية الإعلامية والمعلوماتية والذي يصادف الأسبوع الأخير من شهر أكتوبر من كل عام، انتهاكات حقوق الإنسان التي تسببها المعلومات المضللة المنشورة بواسطة مرتزقة الأنترنت بدافع من الحكومات.

كلمات مفتاحية: التضليل - المعلومات المغلوطة - مرتزقة الأنترنت.

المنهجية

تضمنت منهجية الدراسة مقاربة حقوقية متعددة الاتجاهات إذ اعتمدت على مراجعة للأدبيات والدراسات المنشور على موقع المفوضية السامية لحقوق الإنسان حول المعلومات المضللة وارتباطها بالارتزاق وحقوق الإنسان، هذا فضلاً عن الدراسات والأخبار الصادرة عن المراكز الحقوقية المستقلة عن خطابات الكراهية والتحريض ضد الأقليات والمدافعين عن حقوق الإنسان لتحديد مصدرها وإدراجها ضمن الإطار المعرفي للدراسة، ناهيك عن تحليل المضمون الذي أجراه الباحث

لعينات من خطابات الكراهية والتحريض المبنية على معلومات مغلوطة استهدفت المدافعين عن حقوق الإنسان والصحفيين لإسكات أصواتهم. فتبني نفس المفردات والصياغات كان أداة معيارية هامة لدى الباحث لاعتبار ما إذ كانت تلك هجمات تصيب المدافعين عن حقوق الإنسان أم أنها حالات فردية. علاوة على ذلك تم الاطلاع على بعض الشكاوى والتحقيقات الخاصة بقضايا استخدمت فيها حكومات مرتزقة الأنترنت لتحقيق أهدافها ولعل أشهرها الانتخابات الرئاسية الأمريكية للعام 2016. وبالسياق سعت المنهجية إلى تحقيق التوزان ما بين الدراسات المكتوبة عن الأمر والملاحظات التي استخلاصها الباحث من عملية تحليل المضمون العشوائية التي قام بها عبر وسائل التواصل الاجتماعي وعملية الاطلاع على الشكاوى والتحقيقات الخاصة بها.

استراتيجيات التلاعب: نظرة عامة عن مفهوم مرتزقة الأنترنت وطرقها للتأثير في المواطنين

ضاعف انتشار الأنترنت لاسيما الوصول السريع إلي وسائل التواصل الاجتماعي من تعرض المواطنين للمعلومات المضللة وخطابات الكراهية على نحو مقلق. إذ تتلاعب الحكومات في جميع أنحاء العالم بالمعلومات الموجودة على الأنترنت وعلى وجه التحديد تلك المنتشرة على وسائل التواصل الاجتماعي وذلك لتحقيق أهدافها الخاصة بصرف النظر عن الاعتبارات الحقوقية. وهنا يأتي دور مرتزقة الأنترنت كأداة أساسية تعتمد عليها الحكومات لتنفيذ أغراضها بما يقوض من الحقوق السياسية والاقتصادية للمواطنين ويسمح باستهداف الأقليات والفئات المستضعفة على مستويات مختلفة التأثير. وعلى الرغم من أن تعريف مصطلح مرتزقة الأنترنت ليس بالأمر الهين إلا أن هناك مجموعة من العناصر والمعايير التراكمية التي تؤخذ مجتمعة للاستدلال على تلك المصطلح وأهم هذه المعايير هي النشاط على الأنترنت بهويات مزيفة وغير حقيقية فضلاً عن استخدام نفس مفردات الخطابات بحيث ينتج عن عمليات التحليل الجماعي لخطابتهم نفس المقاصد والأهداف. ناهيك عن امتلاكهم قدرات متطورة تقنيًا للتأثير في الجمهور بشكل يضع مصداقية المعلومات على المحك. هذا بالإضافة إلي استخدام نفس التكتيكات الهجومية بهدف خلق ما يشبه السرد المهيمن والمقبول على نطاق واسع لدي الجمهور بشكل يصعب معه إنكار خطابتهم[1]. كما أن هناك معايير أخرى تتعلق بتنفيذهم لهجمات الإلكترونية تستهدف التخريب والتعطيل في البنية التحتية للدول إلي أنه تم تجاهل هذه المعايير نظرًا لعدم خدمته لأهداف الدارسة.

[1] Call for inputs: report on the provision of military and security cyber products and services by 'cyber mercenaries' and its human rights impact .Office of the United Nations High Commissioner for Human Rights. February 2021 https://bit.ly/2YML4Od كما الباحث بالاطلاع على جميع مدخلات الدول ومنظمات المجتمع المدني لإيجاد المعايير التصنيفية الخاصة بمرتزقة الأنترنت

ولهذا ولخدمة أهداف الدراسة يرى الباحث وبناء على المعايير السابقة أن مرتزقة الأنترنت يمكن تعريفهم على أنهم "**مجموعات مدربة على الأنترنت قد تكون شركات أو أشخاص أو مجموعات منظمة تشارك بهويات مزيفة في جميع أنشطة الفضاء الإلكتروني وبالأخص وسائل التواصل الاجتماعي بهدف ترويج مجموعة من المعلومات المغلوطة والترويج لوجهة نظر معينة تتضمن في كثير من الأحيان ترويج للإشاعات وخطابات للكراهية والتحريض وينتج عنها طيفًا واسعًا من الانتهاكات الحقوقية يتضرر منها عدد كبير من المواطنين لاسيما المدافعين عن حقوق الإنسان والأقليات العرقية والدينية**.

وعلى هذا النحو تعتمد حملات التضليل الإلكتروني التي يشنها مرتزقة الأنترنت اعتمادًا كبيرًا على المعلومات المضللة والخاطئة المتعمد نشرها بهدف إرباك الرأي العام للمواطنين المستهدفين والتأثير فيه بما يهدد طيفًا واسعًا من الحقوق المدنية والسياسية للمواطنين مثل الحق في حرية الفكر والحق في الخصوصية وحرية الرأي والتعبير والحق في المشاركة السياسية وهي جملة من الحقوق المذكورة في العهد الدولي الخاص بالحقوق السياسية والمدنية، هذا فضلاً عن تعريض الحق في الصحة والرعاية الطبية والحقوق الثقافية للخطر ،ناهيك عن تعرض المدافعين عن حقوق الإنسان والأقليات العرقية لخطر الإقصاء المجتمعي أو القتل بما يهدد سلامتهم الشخصية، وذلك على خلفية انتشار المعلومات المغلوطة عنهم والتي تكون في الأغلب لاعتبارات سياسية أو إيدلوجية قومية، فكم من جرائم الإبادة الجماعية بدأت بخطابات مغلوطة تحمل طابع مزدوج من الكراهية والتحريض[2].

وفى هذا الشأن تشير تحليلات الدراسة المعتمدة على منهجيتها سابقة الذكر إلى استخدام مرتزقة الأنترنت لخمسة استراتيجيات أساسية خلال بثها للمعلومات المغلوطة التي تنشرها عبر الأنترنت تتعلق الأولي منها بالتلاعب بنتائج محركات البحث عبر الأنترنت إضافة إلي الهاشتاجات على وسائل التواصل الاجتماعي وذلك لتعزيز روايتها حول قضايا معينة فعلي سبيل المثال يتم اختيار هاشتاج معين على موقع توتير والترويج له على نطاق واسع أما بهدف تمرير معلومات مغلوطة أو لمهاجمة ناشط حقوقي أو معارض سياسي على الرغم من عدم التماسك المعرفي لصحة الادعاءات المطروحة، أما الاستراتيجية الثانية فتتعلق بانتحال صفة وسائل الإعلام الموثوقة منها أو الأشخاص أو الحكومات سواء كان من خلال مواقع الويب أو صفحات التواصل الاجتماعي الخاص بها بما يسهل تمرير الرسالة المكذوبة المراد الترويج لها، وفى ذات الشأن ترتبط الاستراتيجية الرابعة بتزييف مقاطع الفيديو والملفات الصوتية عبر التقنيات التكنولوجية مثل تقنية التعلم العميق وبالترويج لها في غياب أي رؤية فنية لدي الجمهور للتمييز ما بين ما هو حقيقي وما هو غير حقيقي، على صعيد أخر تتعلق الاستراتيجية الرابعة باستخدام أنماط غسيل المعلومات لتمرير خطابات للكراهية مغلوطة تعتمد بشكل كبير على الانطباعات العاطفية والتأثيرات الحركية بمراعاة السياقات الاقتصادية والسياسية القريبة من حالة المواطنين الاجتماعية، وأخيرًا تركز الاستراتيجية الخامسة على الاعتبارات الإيديولوجية سواء كانت قومية أو دينية في تمرير المعلومات والخطابات

[2] The impact of disinformation on democratic processes and human rights in the world. European Parliament. April 2021 https://bit.ly/3FIypfW

بناء على تفسيرات قومية متعصبة أو اعتبارات دينية مغلوطة يتعاطف معها الجماهير. وبعد التعرف على مفهوم مرتزقة الأنترنت وارتباطها بالحكومات والاستراتيجيات التي تستخدمها يأتي الجزء القادم من الدراسة لتوضيح تأثير الخطابات التي تصدر عنهم عبر الأنترنت على الحقوق السياسية والمدنية للمواطنين، في جملة من القضايا.

في مهب الريح : الحقوق السياسية والمدنية في عصر مرتزقة الأنترنت

ساهم تلاعب الحكومات بالمعلومات الموجودة على الأنترنت لتحقيق أهدافها الخاص، بانتهاك جملة كبيرة من الحقوق السياسية والمدنية المنصوص عليها في الكثير من الصكوك والمعاهدات الدولية والتي يأتي على رأسها الإعلان العالمي لحقوق الإنسان والعهد الدولي الخاص بالحقوق السياسية والمدنيين. وعلى هذا النحو تم انتهاك الحق في الحصول على المعلومات والحق في حرية الرأي والتعبير والحق في المشاركة بالشئون العامة للحكومة والانتخابات.

وفى هذا الصدد تشير التقارير والتقديرات الرسمية الصادرة عن الحكومة الأمريكية إلي قيام الحكومة الروسية بالتدخل في الانتخابات الرئاسية الأمريكية عام 2016 والتي عقدت بين المرشح الجمهوري دونالد ترامب والمرشح الديمقراطية هيلاري كلينتون، إذ دعمت الحكومة الروسية المرشح الجمهوري دونالد ترامب بسبب اعتبارات سياسية وإيديولوجية متعلقة بمصلحة الرئيس الروسي فلديملر بوتين وذلك عبر التلاعب بالمعلومات المنشورة عبر الأنترنت عن هيلاري كلينتون ودعم نظيرها الجمهوري. كما استخدمت العديد من المجموعات الروسية استراتيجيات لنشر الأخبار الكاذبة والترويج لها عن حملة كلينتون بالإضافة إلي التلاعب بالمحتويات والعقول الأمريكية وتقويض الوصول إلي المعلومات[3]. فعلي سبيل الذكر مولت المجموعات الروسية نحو 1800 تغريدة لدعم الرئيس الأمريكي ترامب وذاك عبر خطابات للكراهية تستهدف المرشحة المنافسة له[4]. وترتب على هذه الحادثة انتهاك حق المواطنين في الوصول إلي المعلومات كذا الحق في حرية اعتناق الآراء المنصوص عليها في المادة 19 من العهد الدولي الخاص بالحقوق السياسية والمدنية والتي تشير إلي حق المواطنين في البحث عن المعلومات والأفكار بجميع أنواعها وتلقيها ونقلها وهو ما يستلزم عدم التلاعب بالآراء دون قصد أو التأثير عليه بشكل لا إرادي. إلا أن ما حدث من نشر لقصص إخبارية مزيفة على وسائل التواصل الاجتماعي من قبل المجموعات الروسية تجاهل هذه المادة تمامًا بل وضرب عرض الحائط بحقوق المواطنين بالولايات المتحدة الأمريكية[5].

وفى ذات الصعيد استطاعت الحكومة الروسية القيام بحملات نشر للأخبار الكاذبة استمرت لسنتين بين 2015 و2017 في جميع أنحاء أوروبا لتحقيق أهدافها السياسية. استطاعت التأثير على نتائج

[3] الانتخابات الأمريكية 2020 مايكروسوفت تتهم قراصنة من روسيا وإيران والصين باستهداف الاقتراع، بي بي سي العربية ، سبتمبر 2020 ، https://bbc.in/3klvoGA

[4] تويتر 1800 تغريدة روسية للتأثير على نتائج الانتخابات الرئاسية الأمريكية، فرنسا 24 ، ديسمبر 2017 ، https://bit.ly/3iWnUfj

[5] العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية، مكتبة منيوسوتا، http://bit.ly/31BW3p0

الانتخابات الرئاسية البولندية في 2015، كما دعمت حظوظ المرشحة اليمنية مارين لوبان على حساب إيمانويل ماكرون إلا أن التقديرات أنجحت الأخير ولكن هذا الأمر لا يلغى الانتهاكات الحقوقية التي حدثت[6]، وعلى الجانب الأخر حاولت مجموعات تابعة للحكومة الإيرانية تقويض حق المواطنين في أمريكا في التعبير عن آرائهم إضافة إلي الحق في المشاركة بالشؤون العامة والانتخابات المنصوص عليه في المادة 21 العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية وذلك خلال الفترة التحضرية ما قبل الانتخابات الرئاسية 2020 إذ نشرت فيديوهات دعائية حول تزوير الانتخابات واختراق معلومات الناخبين الأميركيين وإظهار عملية التصويت غير آمنة وعرضة للاحتيال وذلك لدعم المرشح الديمقراطي جو بإيدن على حساب نظيره الجمهوري[7].

التلاعب بالمحتوى: دور مرتزقة الأنترنت في تشويه سمعة المعارضين وغض الطرف عن الانتهاكات الحقوقية

يتعرض المدافعين عن حقوق الإنسان والصحفيين والسياسيين لاعتداءات قاسية وإساءات لفظية وتشهير واسع النطاق على الأنترنت وبالأخص على وسائل التواصل الاجتماعي من خلال حملات للتضليل المعلوماتي، فقد أصبح التلاعب بالأنترنت جزء من عمل الحكومات إذ يقوم مرتزقة الأنترنت التابعين لها بتشويه المعارضين بالادعاءات الأخلاقية والوطنية عن طريق وصفهم بالخيانة أو بممارسة الرذيلة وسوء الأخلاق بما يقوض من الثقة في التصريحات الصادرة عنهم لدى الجمهور العام ويفقدهم التأثير على الأنترنت، على الجانب الأخر ينشر هؤلاء معلومات مضللة بهدف تغيير الواقع وتحسين صور الحكومات إضافة إلي صرف الانتباه عن الانتهاكات الحقوقية الجسمية التي ترتكبها هذه الحكومات، فالأنترنت هنا أصبح وسيلة لتشويه المعارضة ومهاجمة الخصوم.

ولعل أبرز مثال على هذا الأمر استعانة الحكومة التركية بفريق من المرتزقة تحت اسم "الجيش الأبيض لإردوغان" تم تجنيدهم عام 2015 من قبل الحزب الحاكم وذلك بعد ثبات نجاح المعارضة في استخدام السوشيال ميديا باحتجاجات حديقة جيزي في عام 2013 كذلك في الكشف عن فساد النخبة الحاكمة في تركيا عبر موقع توتير في عام 2013، ويقدر عدد هؤلاء بحوالي 6000 شخص وتكمن مهمة هذا الفريق في استهداف المعارضين وتجميل الصورة عن أوضاع حقوق الإنسان في تركيا مع التشويش على الانتهاكات التي يتم ارتكبها[8].

ليس هذا فحسب بل تعرض الصحفيات في تركيا لمجموعة من الهجمات عبر الإنترنت بما في ذلك المضايقات والتهديدات وحملات التشويه المستندة في جوهرها لمعلومات مغلوطة، وذلك بسبب دفاعهم عن المساواة بين الجنسين في جميع جوانب المجتمع التركي، ومن بين الكلمات التي يتم توجيها إلي هؤلاء الصحافيات يا "عاهرة" يا "فاسقه" وكلمات من هذا القبيل، وفي مايو 2020 هاجم

[6] How do you solve a problem like troll armies?. Accessnow. https://bit.ly/2YJb0ue

[7] مسؤولون أميركيون إيران تزوّر مواقع إعلامية للتأثير في الانتخابات، الحرة ، أكتوبر 2020 ، https://arbne.ws/3AwxGuh

[8] Invasion of the troll armies: from Russian Trump supporters to Turkish state stooges .Theguardian .https://bit.ly/36BoKYb

بعض الشخصيات النسائية من المعارضة التركية أبرزهن عضوة حزب الشعب الجمهوري جنان قاتنجي أوغلو والإعلامية نفشين مانجو[9]. وتحتوي بعض هذه الرسائل على محتويات جنسية تسعى لتشويه صورة هؤلاء الناشطات وترسيخ صورة نمطية عنهم لدى الجمهور من المكن وصفها بالانحلال الأخلاقي حتى يتم التشكيك في كلامهن ومعارضتهن لسياسات الحكومة التركية[10].

علاوة على ذلك؛ تستهدف هذه المجموعات أغلب الناشطين في مجال حقوق الإنسان الذين يتعاطفوا مع الأكراد والقضية الكردية، ومن بين هؤلاء الأشخاص تونا بيكلفيتش الناشط في مجال حقوق الإنسان والذي تعاطف مع القضية الكردية وحقوق الشعب الكردي الثقافية[11]، إلا أن التهديدات بالقتل والاغتصاب وحملات الكراهية التي تعرض لها على يد هذه المجموعات ما بين عامي 2018 و2019 على مواقع التواصل الاجتماعي أجبرته على مغادرة تركيا والتوقف عن مناصرة القضية الكردية داخل تركيا بسبب الخوف[12]. وما يؤكد هذا الأمر قيام مجموعة توتير بتعليق 7.340 حسابات مزيفة ومختلطة مرتبطة بالحكومة التركية، كانت تستخدمهم في مهاجمة خصومها وتهديدهم ونشر المعلومات المغلوطة عنهم[13]. على الجانب الأخر وفى أغسطس 2018 أقبلت تلك المجموعات على اختراق حسابات وسائل التواصل الاجتماعي لبعض الأمريكيين واستخدموها لنشر رسائل تشيد بالرئيس التركي رجب طيب أردوغان[14]. توضح الحقائق المذكورة أعلاه كيفية استخدام الحكومة التركية لمجموعات موالية لها عبر الأنترنت تفرض مناخًا من الخوف والرقابة الذاتية على المحتويات الرقمية.

وعلى صعيد أخر؛ استخدمت الحكومة الإيرانية مجموعات عبر الأنترنت تابع لها لتقويض الثقة في آراء نشطاء حقوق الإنسان إضافة إلي أجبارهم على السكوت وفرض الرقابة الذاتية على أنفسهم، إذ يتم اتهام عدد كبير من النشطاء بالعمالة للتشهير بأسمائهم وهو ما يسهل مهمة تصفيتهم في المستقبل، ففي العراق يهاجم عدد كبير من الأفراد التابعين لمليشيات الحشد الشعبي الموالية للحكومة الإيرانية نشطاء حقوق الإنسان بمزيد من المعلومات المغلوطة التي تؤدي في نهاية المطاف إلي استهدافهم وتضع حياتهم على المحاك، وتحمل كافة الحسابات التي تنشر معلومات مغلوطة عن النشطاء نمط وشكل واحد وتنشر بالكاد نفس الرسالة[15]، ولعل أكثر النتائج الملموسة لهذه الحملات هو اغتيال الناشطة العراقية ريهام يعقوب في أغسطس 2020 بسبب خطابات التضليل الإلكتروني التي تعرضت لها[16]. كما تعرضت الناشطة العراقية لودي ريمون ألبرتي لحملة تشويه على مواقع التواصل الاجتماعي فبعد تعرضها للاغتيال على يد جماعات مسلحة غير معروفة، روجت العديد من الكتائب الإلكترونية التابعة للحكومة الإيرانية لرواية مكذوبة تدعي أن تعرض الناشطة لمحاولة القتل كان على يد أفراد عائلتها في جريمة خاصة بالشرف بما يؤدي إلى تشويه

---

[9] أتباع أردوغان يلاحقون المعارضات التركيات بالرسائل الجنسية، تركيا الآن ، مايو 2020 https://bit.ly/2ZKAJPa

[10] أردوغان يتوعد مواقع التواصل الاجتماعي بالإغلاق، وكالة الأنباء الروسية ، يونيو 2020 https://bit.ly/2BxKhVW

[11] Barış için yürüyen Tuna Bekleviç'e Diyarbakır'da konuşma engeli. Ahvalnews https://bit.ly/2VQXFuF

[12] Turkey internet crackdown: Erdogan's army of online trolls forces dissidents to flee country. Telegraph. https://bit.ly/32GGlx9

[13] Twitter suspends more than 7,000 state-linked Turkish accounts. Stockholmcf. June https://bit.ly/2NVTU3d

[14] Turkey hackers sneak into social media accounts of US Journalists. Cybersecurity .https://bit.ly/3xJcPTZ

[15] الجيوش الإلكترونية في العراق آلاف الحسابات الوهمية وأسماء بنات لهدف واحد، الحرة ، يناير 2021 ، https://arbne.ws/3DB5W9N

[16] الجيوش الألكترونية حيوانات رقمية مفترسة والأسوأ في الشرق الأوسط، الشرق ، يونيو 2021 ، https://bit.ly/3iZC9zI

سمعتها وعملها الشرعي في الدفاع عن حقوق الإنسان، كما أن هذه الحملة أجبرتها على مغادرة مدينتها البصر خوفًا من الملاحقة ووصمة العار الاجتماعية[17].

وفى لبنان لا يختلف الوضع كثيرًا ففي يناير 2021 تعرّضت الإعلامية في قناة الحرّة ليال الاختيار لحملة تحريض وتخوين وتهديد بالقتل تتضمن عدد كبير من المعلومات المغلوطة وذلك على خلفية نشرها تغريدة تنتقد فيها قيام حزب الله بتشييد تمثال لقاسم سليماني واستشهدت فيها بآية قرآنية عن التماثيل وذلك من قبل أشخاص تابعين لحزب الله الموالي لإيران[18]. وعلى هذا النحو تؤكد مؤسسة ماعت أن استخدام الحملات الممنهجة للتضليل الإلكتروني عبر الأنترنت من قبل مرتزقة تابعين للحكومة الإيرانية هو تكتيك شنيع يهدف إلى إسكاتهم وتكميم أفواههم المعارضة لكافة الانتهاكات الحقوقية المتورطة فيها الحكومة الإيرانية ناهيك عن تدخلها غير الشرعي في شئون العديد من الدول بمنطقة الشرق الأوسط.

كبش فداء : التضليل الإلكتروني يساهم في سقوط ضحايا أبرياء

ساهم انتشار الرسائل المزدوجة التي تحمل خطابات للتضليل الإلكتروني يتضمنها إيحاءات بالكراهية والتحريض ضد الفئات المستضعفة في اندلاع أعمال للعنف ضد الأقليات العرقية والدينية في مناطق متفرقة من العالم، إذ استخدمت مجموعات تابعة لبعض الحكومات ألفاظ تحريضية بناء على معلومات كاذبة وذلك لإثارة مشاعر الكراهية ضد الأقليات والمهاجرين وغيرها من الفئات المهمشة على حد سواء، فعلي سبيل الذكر يشهد العالم دعوات للإبادة الجماعية عبر الأنترنت من قبل مجموعات تابعة للحكومات وذلك ضد أقلية الروهينغيا في ميانمار كذا نشأت خطابات للكراهية والعداء ضد الأقليات غير البيضاء في أوربا وذلك على يد المجموعات اليمنية المتطرفة[19].

وفى هذا الصدد تعتبر مجموعة تاتمادوا التابعة للحكومة في ميانمار أكبر وأشهر مثال على التضليل المعلوماتي الذي يمكن أن يتم ممارسته ضد الأقليات العرقية، إذ نشر الفريق صورًا نمطية مشوهة ومغلوطة على الأنترنت حول أقلية الروهينغيا، كانت اللبنة الأولي نحو استهدافهم بجرائم حقوقية ترتقي في كثير منها إلي جرائم للحرب وجرائم ضد الإنسانية[20]. ورغمًا عن قيام موقع التواصل الاجتماعي فيس بوك بحذف عدد كبير من هذه المعلومات إلا أن الوقت كان متأخر إذ تعرض عدد كبير من أبناء هذا الأقلية لانتهاكات مروعة وجسمية على خلفية خطابات الكراهية المغلوطة المنتشرة حولهم وهو الأمر الذي أقرته الشركة لاحقًا [21].

---

[17] محاولة اغتيال المدافعة عن حقوق الإنسان لودي ريمون ألبرتي، فرونت لاين ديندير ، أغسطس 2020 ، https://bit.ly/3wqPvK9
[18] إعلاميون من أجل الحرية تدين التعرّض لليال الاختيار، المركزية ، يناير 2021 ، https://bit.ly/2Pv6jj0
[19] تقرير المقرر الخاص المعني بقضايا الأقليات ، الأمم المتحدة ، مارس 2021 ، https://bit.ly/3lBsHob
[20] خبيرة دولية: خطاب الكراهية ضد الروهينجا يصل إلى التحريض على ارتكاب أعمال عدائية، الأمم المتحدة ، https://bit.ly/3geiU43
[21] فيسبوك تقر بأنها كانت "بطيئة للغاية في منع خطاب الكراهية في ميانمار، رويترز، https://reut.rs/3azjaaQ

وفى غمرة ذلك تقوم المجموعات التابعة للحكومة التركية على مواقع التواصل الاجتماعي باستهداف الأقليات الكردية بمزيد من خطابات الكراهية المغلوطة في محاولة لغسيل المعلومات حتى يتجه الرأي العام التركي خصوصًا القومي منهم إلي تحميلهم أسباب الفشل الاقتصادي والاجتماعي بدل من التركيز على الحكومة والسياسات الخاصة بها[22]. كما لا تزال هناك حسابات تهدد بالضرب أو الشروع في العنف ضد النساء الأكراد على موقع انستجرام إضافة إلي أنها لا تخلو من دلالة جنسية بوصفهم على أنهم عاهرات [23].

تأثير المعلومات المغلوطة والأكاذيب على الحق في الصحة والثقافة للمواطنين

تستمر المعلومات المضللة في الانتشار في جميع أنحاء العالم، مما قد يؤدي إلى عواقب وخيمة على الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية للمواطنين. فخلال انتشار وباء كوفيد 19 قامت مجموعات تابعة للحكومة الروسية بالترويج بمعلومات مضللة عن الوباء تخدم أهدافها السياسية بصرف النظر عن التداعيات السلبية على حق المواطنين في التوعية الصحية[24]. على الجانب الأخر استُخدمت البيانات المُغرضة عن اللقاحات الخاصة بوباء كوفيد 19 من قبل منظمات سياسية دولية، للعب على المخاوف العميقة لدى الناس ولإحداث انقسام اجتماعي فعلي سبيل المثال تم استخدام الهاشتاغات مثل learn the risk، vaxxed على وسائل التواصل الاجتماعي لجذب الأشخاص تدريجاً نحو محتوى أكثر تطرفاً ضد التطعيم، وتشير التقديرات أن الولايات المتحدة الأمريكية و إيطاليا كانت من أكثر المناطق التي تأثرت بمحتوى هذه الرسائل[25].

على صعيد أخر تعمل حكومة الاحتلال الإسرائيلي على تقويض الحقوق الثقافية للمواطنين العرب وذلك باستخدامها لأطياف واسعة من الحسابات على وسائل التواصل الاجتماعي والتي تكمن مهمتها في تغير الهوية الثقافية العربية وتبرير انتهاكات حقوق الإنسان التي ترتكبها قوات الاحتلال ضد الشعب الفلسطيني، إذ تمتلك حكومة الاحتلال 350 حسابًا رسميًا على وسائل التواصل الاجتماعي جميعها تنشر معلومات تاريخية وثقافية مغلوطة عن الأوضاع في الوطن العربي تسعى لتقويض الحقوق الثقافية العربية [26]. ولعل صفحة افيخاي أدرعي المتحدث باسم جيش الدفاع الإسرائيلي على موقع الفيس بوك خير دليل على ذلك إذ تنشر طيفًا واسعًا من الأكاذيب والمعلومات المغلوطة عن الصراع العربي الإسرائيلي كما أنها تسعي لتجميل صورة حقوق الإنسان

[22] Twitter removes thousands of Turkish-linked accounts targeting Kurds. Middleeastmonitor. June 2020 https://bit.ly/3lRWqpq

[23] Negligent Social Media Platforms Breeding Grounds for Turkish Nationalism, Hate Speech مرجع سابق ذكره

[24] EEAS SPECIAL REPORT UPDATE: SHORT ASSESSMENT OF NARRATIVES AND DISINFORMATION AROUND THE COVID-19/CORONAVIRUS PANDEMIC (UPDATED 2 – 22 APRIL). Euvsdisinfo. https://bit.ly/3iXA33m

[25] فشل ذريع لوسائل التواصل الاجتماعي في منع انتشار معلومات خاطئة عن كورونا، جريدة الانتدبيات البريطانية، https://bit.ly/3lBGuuU

[26] Trolls, Bots and Fake News: The Mysterious World of Social Media Manipulation مرجع سابق ذكره

في إسرائيل وغض الطرف عن الانتهاكات التي ترتكبها[27]. ويخالف هذا الأمر المادة 15 من العهد الدولي الخاص بالحقوق الثقافية والاجتماعية[28].

التوصيات: إجراءات لأبد منها لتعزيز الدراية المعلوماتية على حساب التضليل المعلوماتي

إجمالا يمكن القول أننا بحاجة إلي تعزيز عمليات الدراية المعلوماتية عبر الأنترنت وذلك بهدف مواجهة الانتشار واسع النطاق للتضليل المعلوماتي المغلوط، فأننا بحاجة للوقوف لبرهة من الزمن في مواجهة السيل العارم من الخطابات المزيفة على الأنترنت والتي تقوض جملة من الحقوق السياسية و المدنية إضافة كونها أداة في بعض الأحيان للانتقام من نشطاء حقوق الإنسان والأقليات العرقية والدينية ناهيك عن التأثير على الحقوق الثقافية للشعوب والحق في الصحة ، ولهذا وبناء على ما سبق من انتهاكات ممنهجة تحدث بسبب استخدام الحكومات لمرتزقة ووكلاء عنهم على الأنترنت لنشر خطابات ملفقة وغير حقيقية لتحقيق أهدافها السياسية بصرف النظر عن الاعتبارات الحقوقية، توصي مؤسسة **ماعت للسلام والتنمية وحقوق الإنسان** بما يلي:-

- ✓ إلي المفوضية السامية لحقوق الإنسان يجب أن تتعامل مع مفهوم المعلومات المضللة بطريقة شاملة بالكامل من أجل مواجهتها بشكل فعال، وذلك من خلال إصدار العديد من التوصيات التي تستهدف بالعقاب الشخصيات والدول والكيانات التي يثبت بثها للمعلومات المغلوطة بصورة دورية مباشرة.
- ✓ إلي الحكومات التي تستخدم المرتزقة عبر الأنترنت كأداة يجب عليها التوقف بشكل تام عن هذا الأمر ، مع محاسبة كل من تورط بالسابق في خطابات للكراهية بما يضمن ثقافة عدم الإفلات من العقاب.
- ✓ إلي شركات التكنولوجيا ضرورة تطوير مجموعة من الأدوات التقنية التي تمنع خطابات الكراهية عبر الأنترنت، على وجه الخصوص من الممكن الاستعانة بتقنيات الذكاء الاصطناعي لتعزيز ومنع ومكافحة خطابات الكراهية بما يتفق مع الاعتبارات الحقوقية.
- ✓ على شركات ومواقع التواصل الاجتماعي سرعة الاستجابة بحذف البيانات والحاسبات الوهمية إضافة إلي محتوى الكراهية بل وتقديم مرتكبيها للعدالة.
- ✓ ضرورة التعاون بين الحكومات والقطاع الخاص وذلك لتعزيز قدرات كل منهم على فهم آليات مكافحة الشائعات وخطابات الكراهية والتحريض المبنية عليها.

[27] صفحة المتحدث باسم جيش الدفاع الإسرائيلي افيخاي أدرعي- Avichay Adraee على الفيس بوك، https://bit.ly/3aCZ2nW

[28] العهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، مكتبة منيسوتا ، http://bit.ly/3aI7gKs

- ✓ على منظمات المجتمع المدني تعزيز الأنشطة الهادفة إلي رفع مستوى الدراية المعلوماتية على الأنترنت وهو ما يتيح في النهاية معرفة وقائية قد تقضي على الخطابات والشعارات المغلوطة فور صدورها.
- ✓ في حالة وجود مؤشرات عن التهديدات الوجودية لأقليات عرقية مهددة بالإبادة الجماعية بناء على الخطابات المزيفة، يجب على المجتمع الدولي التدخل فورًا وذلك عبر آليات ثابتة يجب الاتفاق عليها.
- ✓ إلي شركات الاتصالات والأنترنت ضرورة تحسين الأساليب الفنية لتحديد محتوى حملات التضليل الإلكتروني وإشراك العنصر البشري في عمليات التقيم بسبب عدم تقيم الآلة لكافة الحالات بشكل منصف.